الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/665
16 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٢٩ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

تقرير الأمين العام

اولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٩٠ ، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، اذ لم يكن لديها متسع من الوقت للنظر في البند المعنون " مسألة جزيرة مايوت القمرية " ، ادراج هذا البند في جدول أعمالها المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين (المقرر ٣٣/٤٣٥) .

٢ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية الى كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجزر القمر والممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة ، يسترعي فيها انتباههما الى مقرر الجمعية العامة . ودعاهما الأمين العام الى تزويده بأية معلومات اضافية ، بخصوص المفاوضات من أجل تسوية هذه المسألة ، قصد ادراجها في تقريره المرفوع الى الجمعية العامة . وفيما يلي المعلومات الواردة من الحكومتين :

ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا

٣ - سلّم القائم بالنيابة بأعمال البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة الى ممثل للأمين العام ، في اجتماع عقده معه في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، مذكرة جاء فيها ما يلي :

" تطورت العلاقات الفرنسية القمرية ، خلال السنوات المنصرمة ، في اطار الظروف التالية :

" اقيمت ، في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، علاقات دبلوماسية بين فرنسا وجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . وقدم سفير جزر القمر في باريس أوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية الفرنسية ، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر . وافتتح سفارة فرنسا في موروني ،

Digitized by UN Library Geneva

في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ، قائم بالأعمال ، واستلم السفير مهام منصبه في شهر شباط/فبراير التالي .

" وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وقّعت ، في باريس ، اتفاقات تنظم التعاون بين الحكومتين . وتشمل هذه الاتفاقات :

- معاهدة صداقة وتعاون ،
- واتفاق تعاون في المجالين الاقتصادي والمالي ،
- واتفاق تعاون في المجالين الثقافي والتعليمي ،
- واتفاقية متصلة بتقديم المساعدة من الموظفين ،
- واتفاق تعاون في مجالي الدفاع والمساعدة التقنية العسكرية .

" ويسّر توقيع هذه الاتفاقات لفرنسا تقديم المساعدة الى جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، لاسيما في الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية .

" وأجريت حديثا اتصالات بين قادة البلدين . وأقام الرئيس أحمد عبد الله عدة مرات في العاصمة الفرنسية خلال الأشهر الماضية . وقد استقبله رئيس الجمهورية الفرنسية بهذه المناسبة . وقام وزير التعاون الفرنسي بزيارة رسمية في موروني في الفترة من ٣ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٧٩ . والحكومة الفرنسية ، اعتبارا لهذه التطورات ولموقفها المبدئي من القرار ٣٢/٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، لا يسعها الا أن تعيد تأكيد معارضتها لادراج مسألة مايوت في جدول أعمال الجمعية العامة " .

٤ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وجه ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة رسالة الى الأمين العام ، كانت بمثابة ملحق للمذكرة المؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، جاء فيها ما يلي :

" . . . يشرفني أن أنهي الى علمكم أن الحكومة الفرنسية قد قررت ، في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، أن تقترح على الحكومة القمرية اجراء محادثات على مستوى وزاري بشأن الجوانب المختلفة من المشاكل الفرنسية القمرية التي لم تحل بعد وكيفيات تعزيز العلاقات الاقتصادية والبشرية بين مايوت وجزر الأرخبيل الأخرى .

" وقد كان رد حكومة جزر القمر على ذلك الاقتراح ايجابيا ولذلك يمكن تنظيم المحادثات عما قريب " .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ثالثا - المعلومات الواردة من وفد جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة

٥ - سلم وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجزر القمر مذكرة شفوية الى ممثل للأمين العام ، في اجتماع عقده معه في ٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ ، جاء فيها ما يلي :

" ان حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية قد تبنت المقررات والتوصيات الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية بخصوص مسألة جزيرة مايوت القمرية ، وقررت بالتالي الامتثال لها .

" ان حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، اذ تشير الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٧ الذى دعا الى بذل جهود مشتركة من جانب الطرفين المعنيين لايجاد تسوية لهذه المسألة عن طريق التفاوض ، قد سعت حتى الآن الى ايجاد الظروف اللازمة والمناخ الملائم التي يمكنها أن تقود حقيقة الى مرحلة المفاوضات الفعلية وأن تعجل ، من ثم ، بايجاد حل عادل ومنصف لهذه المشكلة ، لما فيه مصلحة الشعب القمرى .

" وبالتالي فقد اتخذت الحكومة القمرية اجراءات بناءة على صعيدين رئيسيين :

" (١) على الصعيد الداخلي - قررت الدولة القمرية ، قبل كل شيء ، أن يكون لها دستور جديد من النوع الاتحادى يمنح كل جزيرة استقلالا ذاتيا واسع النطاق في حدود الاحترام لوحدة الجمهورية . وقد كان ذلك ضروريا لسببين أساسين :

" السبب الأول والأهم هو الاستجابة الى رغبات سكان مايوت في أن يتاح لهم مزيد من الاستقلال الذاتي في تنظيم شؤونهم الادارية داخل الأرخبيل .

" والسبب الثاني هو ضرورة تحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية في الادارة القمرية لتذليل أو تخفيف حدة المصاعب الناشئة عن وضعنا كبلد مكون من الجزر .

" وفقا للدستور ، يكون لكل جزيرة حاكم من ابنائها يتولى المسؤولية الادارية فيها ، وينتخب بالاقتراع العام لمدة خمسة أعوام .

" وهكذا فان السلطات القمرية قد أنشأت الاطار الملائم لتيسير اعادة اندماج جزيرة مايوت التي أصبح مضمونا لها بموجب الدستور أن تتمتع ، لدى عودتها الى الدولة القمرية ، بنفس الحقوق التي تتمتع بها الجزر القمرية الثلاث الأخرى (انجوان ، موهيلي ، والقمر الكبرى) وأنها سيكون لها استقلال ذاتي ادارى خاص ، في نطاق الاحترام لوحدة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، من أجل الحفاظ على سيادة جزر القمر وسلامتها الاقليمية .

Digitized by UN Library Geneva

" (٢) على الصعيد الخارجي

" مع فرنسا : أجرى رئيسا الدولتين الفرنسي والقمرى محادثات وافقا أثناءها على اعادة النظر في مسألة جزيرة مايوت القمرية ، بقصد ايجاد حل مرضي لها .

" مع المجتمع الدولي

" (أ) جدّد مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية مساندته للشعب القمرى في تصميمه على عودة جزيرة مايوت الى الدولة القمرية ، وطلب الى حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية أن تقوم ، متعاونة مع لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بتعجيل العملية الجارية لايجاد تسوية نهائية لمسألة جزيرة مايوت القمرية .

" (ب) وكذلك فان مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا (كوبا) أعاد تأكيد انتماء جزيرة مايوت الى جمهورية جزر القمر ، مثلما فعل مؤتمر القمة الخامس في كولومبو . وقد أعرب مؤتمر القمة السادس هذا عن ابتهاجه أيضا بالقرار الذى اتخذته على أعلى مستوى منظمة الوحدة الافريقية في منروفيا (ليبريا) وأهاب بفرنسا أن تمتثل قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة بمسألة جزيرة مايوت القمرية .

" ويعتقد الوفد القمرى أن هذه المجموعة من التدابير والاجراءات التي قامت بها حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، من شأنها أن تنشئ الظروف اللازمة والمناخ المناسب لتمكين الطرفين من الدخول بصورة حقيقية في طور التفاوض .

" ويعلن الطرف القمرى ، من جهته ، أنه مستعد للشروع في هذه المفاوضات في أقرب موعد ممكن . وهو يرغب كذلك في أن تظل الأمم المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، شريكة في البحث عن حل لهذه المشكلة " .

رابعا - ملاحظات ختامية

٦ - لقد أحاط الأمين العام علما بالمعلومات المقدمة من حكومتي جزر القمر وفرنسا ، خاصة فيما يتعلق بموقفهما تجاه مسألة مايوت وعن تحسن العلاقات بين بلديهما .

٧ - وأبلغ الأمين العام الطرفين المعنيين استعداده لمواصلة جهوده في سبيل التوصل الى تسوية لهذه المسألة .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva